عقود التراخيص النفطية آثارها وأبعادها الاقتصادية على مستقبل الصناعة النفطية في العراق

م.م. أكرم علي الشاهين
المديرية العامة لتربية ذي قار

الملخص:

مرت الصناعة النفطية في العراق بحقب مختلفة وفترات متعاقبة من التذبذب ، بدأت من الحروب التي خاضها العراق مع دول الجوار وما تركته هذه الحروب من حرق وتخريب طالت المواقع الصناعية النفطية ، فضلا عن تعرض هذه المنشآت الى النهب، فضلا عن الحاجة الكبيرة لتوفير الموارد اللازمة لإعادة اعمار العراق نتيجة تدمير البنى التحتية والفوقية جراء غزو العراق واحتلال عام ٢٠٠٣. وتزايد عبء الديون المترتبة عليه، مما دفع وزارة النفط العراقية الى اعتماد اسلوب عقود الخدمة لتطوير الحقول النفطية من خلال طرح عددا منها في عددا من جولات التراخيص النفطية.

الكلمات المفتاحية: (عقود التراخيص النفطية، ابعادها الاقتصادية، مستقبل الصناعية العراقية).

Oil licensing contracts, their effects and economic dimensions on the future of the oil industry in Iraq

Akram Ali Shaheen
General Directorate of Education Dhi Qar

Abstract:

The oil industry in Iraq has gone through different eras and successive periods of fluctuation, starting with the wars that Iraq fought with neighboring countries and what these wars left in terms of burning and sabotaging the oil industrial sites, as well as exposing these facilities to looting, as well as the great need to provide the necessary resources for the reconstruction Iraq as a result of the destruction of infrastructure and superstructures as a result of the invasion and occupation of Iraq in 2003 and the increasing burden of debts incurred by it, which prompted the Iraqi Ministry of Oil to adopt the method of service contracts for the development of oil fields by offering a number of them in a number of oil licensing rounds.

Keywords: (oil licensing contracts, their economic dimensions, the future of the Iraqi industrial sector).

المقدمة:

بلغت الصناعة النفطية فترة ازدهارها خلال نهاية عقد السبعينات التي بلغت فيها الطاقات الانتاجية الى مستوى ٣.٧ مليون برميل/ اليوم ، فيما تراجعت الصناعة النفطية وخاصة في التسعينيات بسبب الظروف التي مرت من حروب متواصلة مع دول الجوار، فضلا عن الحصار الاقتصادي وتقييد الصناعة النفطية التي فرضت من الدول المهيمنة، اذ بدء العراق بعد عام ٢٠٠٣ بإعادة ترتيب اوراقه لغرض النهوض بالصناعة النفطية وعملت الحكومة العراقية على استثمار وتطوير الحقول النفطية المنتجة لغرض رفع سقف صادرات النفط إذ طرح عددا منها ضمن جولات التراخيص ويعود سبب ادخال الشركات الاجنبية الى العراق بسبب عدم قدرة الشركات الوطنية على القيام بهذه المهمة والحاجة الى استثمارات كبيرة تقدر ب ٢٠٠_ الى ٣٠٠ مليار دولار.

اولاً _ مشكلة البحث: تتعلق مشكلة البحث بعقود جولات التراخيص النفطية، اذ يعد تقييم اثر الاستثمار النفطي الاجنبي من الموضوعات المهمة التي اخذت حيزا كبيرا وولدت جدلا واسعا لدى الباحثين الاكاديميين وعلماء الاقتصاد العراقي، ومحاولة معرفتهم بالنتائج الايجابية والسلبية المتوقعة من عمليات الاستثمار الاجنبي ومدى تأثيرها على مستقبل الصناعة النفطية في العراق.

ثانياً_ أهمية البحث: يهدف البحث الى توضيح الآثار السلبية الناجمة عن جولات التراخيص النفطية التي تهدد وتمس الاقتصاد العراقي بشكل مباشر، فضلا عن ان نفط العراق يشكل المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة للعراق.

ثالثاً_ فرضية البحث: يفترض البحث ان هناك آثار سلبية تؤثر على مستقبل وحاضر العراق الاقتصادي نتيجة لتوقيع عقود التراخيص النفطية، فضلا عن هذه العقود يشوبها نوع من الغموض وعدم وضوح بنودها .

رابعاً_ منهجية البحث: اعتمد البحث على المعطيات التاريخية للصناعة النفطية العراقية ، فضلا عن الوقوف على اهم الجوانب الايجابية والسلبية لجولات التراخيص النفطية.

خامساً_ هيكلية البحث: تعد جولات التراخيص المحور الاساس الذي تدور حوله هيكلية الدراسة مع الاخذ بالحسبان الجذور التاريخية للصناعة النفطية في العراق، فضلا عن آثارها الاقتصادية على العراق، مع خلاصة لاهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل لها الباحث.

سادساً : مفاهيم عامة

١_ مفهوم النفط

ان النفط او البترول كلمة لاتينية الاصل(petroleum) مكونة من مقطعين هما (petro) وتعني الصخر و(uleum) وتعني الزيت اي زيت الصخر، والبترول مصطلح يطلق على جميع المواد الهيدركاربونية التي تتكون بصورة طبيعية ولكن بالمعنى الضيق يطلق على جميع المواد الغازية مصطلح الغاز الطبيعي (natural gas)(الجوراني،٢٠١٢، ص١١).

٢_ مفهوم جولات او عقود التراخيص النفطية

يقصد بجولات التراخيص بانها عقود لتأهيل وتطوير الحقول النفطية المنتجة والحقول المستكشفة من حيث انتاج النفط الخام والغاز المصاحب من حقل ما بشكل تصاعدي لمدة محددة تصل الى سبع سنوات، وصولا الى هدف الانتاج المطلوب خلال

فترة زمنية من تاريخ تفعيل العقد وليكن ٤٥٠ الف برميل في اليوم وادامة الانتاج لمدة ١٣ سنة قادمة بالكمية نفسها مثلا، فهي عقود مشاركة في ادارة الانتاج وفي الوقت نفسة هي عقود خدمة فنية لزيادة الانتاج وتطوير الحقول على وفق افضل تقنيات الصناعة النفطية العالمية كما مخطط لها، ولا تمنح الابعد عمل مناقصات بمشاركة دولية لشركات النفط العالمية والتنافس فيما بينها على تقديم افضل العروض التجارية والفنية(جمهورية العراق، وزارة النفط،٢٠١٧).

٣_ عقود الخدمة

ان يحصل تفاوض بين الشركات الوطنية(عراقية خاصة) والشركات الاجنبية على شكل عقد بموجب هذا العقد تعطي الحكومة العراقية للشركات الوطنية والاجنبية (الشركاء) حق البحث عن النفط وحق الانتاج بمكان محدد الذي يمارس هنا دور السيادة هي الشركة الوطنية (العراقية) بالنيابة عن الحكومة العراقية بعد ذلك تبدا الشركتين الوطنية والاجنبية بالتنقيب عن النفط بعد ٦ اشهر من تاريخ توقيع العقد وتتكفل الشركات الاجنبية دفع اجور التنقيب والحفر واجور الموظفين ويتم استرجاع تلك المبالغ في حالة الاستخراج النفط، وتبلغ مدة العقد من ١٥الى ٤٥عاما ولاتستطيع الشركات الاجنبية استخدام الاحتياطي النفطي كتامين او وديعة او رهين يقترض به ، اما عن ارباح الدولة فتبلغ ٨٠%.

٤_ عقود المشاركة

عقود المشاركة تشبه الى حد ما عقود الخدمة حيث يعقد اتفاق بين الشركة الوطنية والشركة الاجنبية ، وتبلغ مدة العقد من ١٢ الى ٢٥عام ولكن هنا الشركات المستثمرة تستطيع اخذ حصة من الارباح قدرها ٧٥% ، وبعد انتاج النفط الخام تستقطع ٢٠% من الانتاج الاجمالي ويذهب الى الحكومة العراقية ، فضلا عن استقطاع نسبة ٣٠%

الى ٤٠% تذهب للشركات المستثمرة على شكل تعويض عن التكاليف والجهد الى ان يصبح هناك انتاج نفط والباقي يتقسم بين الدولة وبين الشركات الاجنبية(جمهورية العراق،٢٠١٧).

المبحث الاول: البعد التاريخي للصناعة النفطية في العراق

لاشك ان الاهتمام بدراسة تاريخ الصناعة النفطية في العراق يمثل عملاً مهماً، وعليه ان يحيط بصفحة استكشاف النفط العراقي، فضلاً عن الاطماع الاجنبية التي جاءت الى العراق لغرض السيطرة على نفطه، ومن المعروف ان العراق كان جزءا من الامبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر وحتى سقوط هذه الامبراطورية نهاية الحرب العالمية الثانية، فيما يعود اهتمام السلطات الرسمية العراقية بموضوع استثمار النفط العراقي لأغراض تجارية الى عام ١٨٧١ عندما اقدم والي العراق في العهد العثماني مدحت باشا الى جلب الخبراء والفنيين وادوات الحفر من المانيا لاستثمار النفط في منطقتي خانقين ومندلي، إلا ان عزله عن الولاية عام ١٨٧٢ حال دون انجاز المشروع فيما قام الخبراء الفرنسيين في اواخر القرن التاسع عشر بمحاولات لاستكشاف النفط وتحسين انتاجه في الموصل وكركوك وعندئذ أدرك السلطان العثماني عبد الحميد الثاني اهمية النفط واصدر فرمان(مرسوم) عام ١٨٨٩ بربط الاراضي النفطية في ولاية الموصل بإدارة الاملاك الخاصة بالسلطان العثماني بذريعة حماية حقول النفط من اطماع الاستثمارات الاجنبية وابقائها في خدمة مصالح الدولة العثمانية(النداوي، ٢٠١٤، ص٦٦٧).

دخل العراق تحت الانتداب البريطاني فيما بعد احتلاله وكان العراق يتكون من ثلاث ولايات هي بغداد والموصل والبصرة وكان من اول اهتمام الاحتلال البريطاني هو الاستكشاف عن النفط في الاراضي العراقية خاصة بعد اكتشاف في مناطق مجاوره في

ايران رغم ان البريطانيين قد اهتموا بموضوع النفط العراقي منذ العام ١٩١٢ عندما اسسوا شركة النفط التركية التي كان من اهدافها استثمار نفط الموصل والتي تم تحويل اسمها فيما بعد الى شركة نفط العراق(الراوي،٢٠١٥،ص٢١٦). فيما تعد عقود جولات التراخيص النفطية انعطافه كبيرة في مسيرة الصناعة النفطية في العراق، اذ يلحظ الشفافية والوضوح البارز التي اعتمدها وزارة النفط في اعلان مناقصة تنافسية علنية ولم تكن معهودة في السابق.

لم تكن عملية التراخيص لاستثمار الحقول العراقية عملية مباغته للمختصين بشؤون النفط فمنذ ٢٠٠٣ وفي شهر ايار بالتحديد جرى التوقيع على مذكرات تفاهم بين العراق وثلاثين شركة اجنبية تتضمن تدريب الكوادر العراقية والاعمال الاستثمارية ودراسات عن المعادن وقدمت دراسات اولية لاستثمار حقل مجنون المكتشف عام ١٩٧٥ ويقدر احتياطه ب (٣٠_١١ مليار برميل حسب بيانات وزارة التخطيط) وحقل الحلفايه في ميسان الذي يضم نحو ٤.٥ مليا برميل ، اما الحقول الصغيرة فقد جرى اتفاق مبدئي بين وزارة النفط والشركات الاجنبية لتطويرها مثل حقل الناصرية الى شركة(ايني ريبول) وحقل طوبة الى الشركات اونجك وسوناطراك وبتروفيني وحقل ارطاوي الى شل وبتروناس وحقل الغراف الى الشركات ماستثينبورت وروزنيفتكاز اكسبورت وحقل العمارة الى شركة بتروفيتنام ونور السورية(الحلفي، ٢٠١٣، ١٧٦).

المبحث الثاني: الصناعة النفطية

تعرضت أغلب المنشآت الصناعية في العراق الى التخريب وخاصة بعد حرب ٢٠٠٣، ودمرت العديد من الآبار النفطية المنتجة للنفط ومنشآت الاستخراج والمنشآت الهندسية والخدمية، ناهيك عن المنظومات الساندة لصناعة استخراج النفط، فيما

تعرضت الشركات النفطية في جنوب العراق لأضرار جسيمة بفعل العمليات العسكرية، فيما رافقها من اعمال سرقة وتخريب شامل عطلت وأوقفت مجمل نشاطات انتاج النفط والغاز وتصدير النفط الخام، وفيما يلي عرض موجز لواقع الصناعة النفطية في العراق:

اولاً_ القدرة التنافسية للشركات النفطية والغازية العراقية.

تجري العمليات النفطية الحقلية بواسطة ثلاث شركات نفطية منتجة يمكن تسميتها ب(الاخوات الثلاث) هي شركة نفط الجنوب وشركة نفط الشمال وشركة نفط ميسان، فيما تعمل في قطاع الغاز شركتان وطنيتان هما شركة غاز الجنوب وشركة غاز الشمال وعند تطبيق مؤشر القدرة التنافسية لهذه الشركات مجتمعة يمكن التوصل للآتي:

١. القوة

- جيل من القوى العاملة يتمتع بمهنية عالية من الخبرة والكفاءة.
- احتياطي نفطي وغازي ضخم (١٤١,٣٥٠ مليار برميل مؤكد من النفط)و(٣,١٧ تريليونات متر مكعب من الغاز الطبيعي و(٢٠٠_٣٠٠) مليار برميل محتمل و(٦_٨) تريليونات متر مكعب من الغاز الطبيعي المحتمل.
- حقول نفطية وغازية موزعة على مناطق متباعدة في البلاد.
- وجود حقول غازية مستقلة تنتج الغاز الحر الى جانب الغاز المصاحب للنفط.

٢.الضعف

- مستلزمات ومعدات انتاج قديمة من الستينات والسبعينات من القرن الماضي .

- بطالة مقنعة عالية في الاقسام الادارية والخدمية تصل الى نحو ٤٠% من مجموع القوى العاملة.
- محدودية الصلاحيات الممنوحة لمديري الهيئات والعاملين الآخرين.
- قلة التخصيصات المالية التي لا تتناسب مع ضخامة الاهداف والعمل المناط بهذه الشركات.
- ضعف نشاط البحث والتطوير والعلاقة مع الاكاديميين المختصين في الجامعات العراقية.
- الفساد المالي والاداري خاصة في مجال المناقصات العامة.

٣.الفرص

- الاستثمار الامثل في قوة العمل لتطوير الحقول والاستفادة من دروس تطوير غرب القرنة وارطاوي وقبة صفوان وابو غريب.
- تفعيل جسور التعاون بين الشركات الوطنية والجامعات العراقية وعقد مؤتمرات متخصصة في هذا المجال.
- تأسيس اقسام للبحث والتطور وحاضنات الابداع.

٤.التهديدات

- ارتفاع تكلفة الانتاج وادامته وتراجع عمليات الصيانة.
- المنافسة التكنولوجية الشديدة من قبل الشركات النفطية العالمية من خلال عمليات التراخيص .
- سيطرة الاحزاب الحاكمة في العراق على عمليات التعاقد.
- ضعف العلاقة بين السلطات المحلية والحكومية المركزية(الحلفي، ٢٠١٣،١٨٠).

ثانياً_ المبررات التي دعت الحكومة العراقية ان تلجأ الى عقود جولات التراخيص:

هناك عدة اسباب دعت الحكومات العراقية تلجأ الى ابرام عقود جولات التراخيص ومنها ما يلي:

١. هناك ضغوط مكمنيه عالية وانتاج كبير الا ان البنى التحتية للصناعة النفطية لم تكن بمستوى انتاج الحقوق (الانابيب ووحدات الضخ) وكذلك التحميل اذ كان يعتمد في تحميل البواخر النفطية على وحدة قياس المسطرة الى ان ادخلت نهاية ٢٠١٢.

٢. العمل على تطوير وانتاج الحقول النفطية المكتشفة غير المطورة.

٣. المساهمة في تطوير وانتاج الحقول الغازية المكتشفة غير المطورة(الخضراء) وهي عكاز والمنصورية والسيبة.

٤. لغرض تعزيز الاحتياطي المثبت للعراق من النفط والغاز باعتماد الشركات الاجنبية لاستكشاف حقول نفطية وغازية جديدة.

٥. عدم توفر الاعداد الكافية من الموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ وادارة المشاريع النفطية الكبيرة وعدم توفر الكوادر المدربة ومحدودية الخبرة الفنية والعملية المطلوبة لإدارة المشاريع وعمليات المسح الزلزالي والعمليات الخاصة في تصميم حفر الابار.

٦.عدم توفر الاعداد الكافية من الاجهزة المستعملة في عمليات الحفر والاستصلاح اضافة الى عدم توفر الاجهزة والخبرة الفنية لحفر الابار المائلة والافقية.

٧. عدم توفر الامكانات اللازمة عند الشركات الوطنية لبناء مستودعات خزن النفط الخام وانشاء منظومات الانابيب والمشاريع الاخرى.

٨. الافتقار الى الاموال اللازمة لتمويل المشاريع الكبيرة الخاصة بتطوير وانتاج النفط. الروتين في منظومة التشريعات المتمثلة في الانظمة والتعليمات التي تقيد تنفيذ المشاريع وخاصة العملاقة منها(جمهورية العراق، وزارة النفط،٢٠١٦).

ثالثاً: التحول في منهج السياسة النفطية العراقية بعد ٢٠٠٣

تعد جولات التراخيص انعطافه كبيرة في مسيرة السياسة النفطية العراقية، وهي السمة البارزة لهذا المنهج، وذلك من خلال طرح مناقصة تنافسية علنية لم تكن معهودة في السابق، بعد ركود دام اكثر من عقدين ونصف، اخذت الحكومة على عاتقها عرض مناطق نفطية وغازية متعددة، بدءاً من عام ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٢ تمخضت منها اربع جولات تراخيص وكان الهدف منها تحقيق ما يلي:

١_ اعادة تأهيل الحقول النفطية وتطوير انتاجها وفقاً لأحدث الاساليب الادارية والمالية.

٢_ نقل خبرات الشركات العالمية المتخصصة في المجال النفطي ، فضلا عن تقنياتها الحديثة في الحفر والاستكشاف.

٣_ تطوير الكوادر العراقية وتدريبها لغرض النهوض بالصناعة النفطية العراقية.

٤_ رفع الطاقة الانتاجية بما يتماشى مع الزيادة السكانية وحاجة البلد الملحة من اعمار البنى التحتية(عذافه، ٢٠١٧،ص١٣٢).

رابعا: الخلل في عقود التراخيص ام في ادارتها.

ثمة جدل محتدم حاليا بين السياسيين والاقتصاديين وخبراء النفط حول موضوع عقود التراخيص النفطية ومدى الجدوى الاقتصادية التي حققها العراق من هذه العقود

وفيما اذا كانت هذه العقود مثالية لا يجوز المس بها او تعديلها ام ان الضرورة والحاجة تقتضي اعادة النظر بنصوص هذه العقود وتعديلها بما يحقق اقصى منفعة ممكنة للعراق وفي المقابل يرى البعض بان التهم التي وجهت للعقود كانت تتمحور طروحاتها حول مواضيع لا تمس بنود العقد لكنها تؤشر ضعفا عاما في ادارة العقود من قبل وزارة النفط واللجان المشتركة التي تتصدى بشكل مباشر لا دارة العقود واهم المحاور:

١_ يقول المؤيدون لعقود التراخيص بانه لم يستطع احد تأشير خلل حقيقي لعقود التراخيص اذا كان هذا الكلام صحيحا وان العقود سليمة تماما فلماذا تدخل وزارة النفط في مفاوضات مع شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق هل ان المفاوضات تقتصر على ضغط التكاليف ام مراجعة العقود ان وزارة النفط الاتحادية ملزمة بموجب قانون الموازنة لعام ٢٠١٦ على مراجعة العقود لتعديل بنودهـــــــا استنادا الى المادة ٣٨.

٢_ يقول مؤيدو التراخيص بان المشكلة ليست بالعقود وبنودها بل بإدارة هذه العقود من قبل كادر الوزارة والكوادر في اللجان المشتركة مع الشركات صاحبة العقود وان تخفيض نسبة الشريك العراقي يعد ضعفا واضحا بالمفاوض العراقي وليست بالعقود وان المسالة مسالة عقود وليس ضعف بالعقود.

٣_ يعترف مؤيدو التراخيص بان الشركات الاجنبية تمارس عمليات الفساد على نطاق واسع وهو ما يحول دون قيام الشركات بتدريب وتأهيل العراقيين لإدارة العقود اذ يتساءل مؤيدو التراخيص (هل يعقل ان تساهم الشركات بتطوير كادر ينغص عليها عيشها الهانئ ويقف عائقا بوجه فسادها الواضح واذا كانت الشركات الاجنبية على هذا القدر من الفساد فكيف يقول المؤيدون بان الشركات الاجنبية هي صاحبة الفضل الاكبر على

العراق ويتوجب على الحكومات السابقة رفع القبعات احتراما لها وصيانتها من اي سوء.

٤_ من غير الصحيح الا تعلن وزارة النفط الاتحادية والشركات الوطنية عن كلفة استخراج برميل النفط العراقي قبل وبعد عقود التراخيص وان يترك للشركات الاجنبية حرية التصرف بهذا التكاليف وتضخيمها وليس من الصحيح القول بتعذر حساب كلفة استخراج النفط فالموضوع يتعلق بحساب الكلفة وهو من اختصاص المحاسبين وليس الفنيين(عبد الرضا،١٢٨،٢٠١٦).

خامساً_ التغيرات في حجم الانتاج للمدة (٢٠١٠_٢٠١٥).

بدأت هذه المرحلة بعد الاتفاق على عقود جولات التراخيص النفطية ودخولها حيز التنفيذ مع وزارة النفط ، وكان الهدف الرئيس من هذه العقود هو رفع الانتاج النفطي في عموم العراق، والتركز على الحقول الجنوبية في البصرة وميسان وذي قار، فيما يلحظ في بيانات جدول (١)، ان الانتاج الكلي في شركة نفط الجنوب ازداد من (٥٨٨)م/ب/س، في سنة ٢٠١٠ الى (١,٠٣٠)م/ب/س في سنة ٢٠١٥،

جدول(١)

انتاج النفط في شركة نفط الجنوب للمدة (٢٠١٠_٢٠١٥)

السنة	٢٠١٠			٢٠١٥		
الحقل	كمية الانتاج السنوي	معدل الانتاج اليومي	النسبة %	كمية الانتاج السنوي	معدل الانتاج اليومي	النسبة %
الرميلة	٣٦٨	١,٠٢٠	٦٢,٦	٤٧١	١,٣١٠	٤٥,٦٣
غرب القرنة١	٧٩	٠,٢٢٠	١٣,٤	١٣٣	٠,٣٧٠	١٢,٩٤

غرب القرنة ٢	–	–	–	١٤٠	٠,٣٩٠	١٣,٦
الزبير	٧١	٠,٢٠٠	١٢	١١٤	٠,٣٢٠	١١
مجنون	٢٣	٠,٠٦٠	٣,٩	٧٢	٠,٢٠٠	٧
بن عمر	١٥	٠,٠٤٠	٢,٦	٩	٠,٠٣٠	٠,٩
اللحيس	٢٠	٠,٠٦٠	٣,٤	٢٥	٠,٠٧٠	٢,٥
الطوبه	٢	٠,٠١٠	٠,٤	١٣	٠,٠٤٠	١,٣
الناصرية	٤	٠,٠١٠	٠,٦	١١	٠,٠٣٠	١,١
الغراف	–	–	–	٣٥	٠,١٠٠	٣,٤
الفيحاء	–	–	–	٠,٠٣٠	٠	٠,٠٣
ارطاوي	٦	٠,٠٢٠	١,١	٦	٠,٠٢٠	٠,٦
المجموع	٥٨٨	١,٦٤٠	%١٠٠	١٠٣٠	٢,٨٨٠	%١٠٠

المصدر:

(١)وزارة النفط، شركة نفط الجنوب، هيأة العمليات، قسم الانتاج(البصرة، شركة نفط الجنوب، ٢٠١٦).

وان الزيادة حصلت نتيجة ارتفاع الانتاج في اغلب الحقول النفطية، فيما دخلت حقول جديدة للخدمة والمساهمة في رفع الانتاج، فقد ارتفعت كمية الانتاج السنوي من حقل الرميلة والذي يصنف اكبر الحقول المنتجة للنفط من (٣٦٨%)م/ب/س في سنة ٢٠١٠ ، الى (٤٧١)م/ب/س في ٢٠١٥، وتعد شركة بي بي البريطانية هي العاملة في هذا الحقل وهو من حقول الجولة الاولى ، وكانت مساهمته في ٢٠١٠ ب(٦٢,٦%).

سادساً_ نظرة عامة على جولات التراخيص الاولى والثانية .

اتخذت وزارة النفط عدة خطوات لإنجاح صيغة عقود الخدمة طويلة الاجل تمثلت بإعداد وثائق وصيغ العقود لتسهيل عملية الاحالة سبقتها دعوة الشركات النفطية العالمية بتقديم وثائقها وتقييمها لغرض دراستها وتقييم وضعها المالي والقانوني وامكانياتها الفنية سميت بجولة التأهيل وجرت في عام ٢٠٠٨ تنافس فيها ١٢٠ شركة عالمية تأهلت لدخول جولة التراخيص الاولى ٣٥ شركة فاز اربعة منها ووقعت معها العقود لتطوير الحقول (الرميلة، غرب القرنة١، الزبير، مجموعة حقول ميسان) ثم فتح باب التأهيل ثانية فتأهلت عشر شركات جديدة فأصبحت ٤٥ شركة عالمية تنافس في جولة التراخيص الثانية على سبع عقود هي(غرب القرنة٢، حقل مجنون، حقل حلفايا، حقل الغراف، حقل بدرة، حقل القيارة، حقل نجمة)وفي الجولة الثالثة فازت بثلاثة عقود لتطوير الحقول الغازية (حقل السيبة في البصرة والمنصورية في ديالى وعكاز في الانبار)، وخلال النظر الى جدول ١ و٢ نجد انها شملت تطوير حقول تزيد احتياطيها عن ٧٥ مليار برميل من قبل ١١ تحالف مكون من ١٦ شركة عالمية، (المشهداني، ٢٠١٦، ص٦) .

جدول(١)

تفاصيل جولات التراخيص الثانية

المشروع	اتحاد الشركات الفائزة	احتياطيات الحقل (مليار برميل)	الانتاج التجاري الاول (مليون برميل)	طور الانتاج المستهدف مليون برميل	الطور الادنى مليون برميل	رسوم تعويضية دولار	رسوم حق الاستكشافات مليون دولار
غرب القرنة	ستات اويل ١٩% لوك ٥٦% شركة نفط الشمال ٢٥%	١٢,٩	١٢٠	١,٨٠٠	لايوجد	١,١٥	١٠٠
حقل مجنون	بتروناس ٣٠% شل ٤٥% شركة نفط ميسان ٢٥%	١٢,٦	١٧٥	١,٨٠٠	لايوجد	١,٣٩	١٥٠
حقل حلفايا	توتال ١٩%، بتروناس ١٩، مؤسسة البترول الوطنية الصينية ٣٨%، شركة نفط الجنوب ٢٥%.	٤,١	٧٠	٥٣٥	لايوجد	١.٤٠	١٠٠
حقل الغراف	الشركة اليابانية لاستكشاف البترول ٣٠%بتروناس ٤٥% شركة نفط الشمال ٢٥%	٠.٩	٣٥	٢٣٠	لايوجد	١.٤٠	١٠٠
حقل بدره	بتروناس ١٥%، شركة غاز كوريا ٢٢%،غاز بروم ٣٠%،ميدلاندز اويل ٢٥%،شركة البترول التركية	١.٢	١٥	١٧٠	لايوجد	٥.٥٠	١٠٠

	٨%،شركة نفط الشمال٢٥%						
حقل القيارة	شركة سونانغول ٧٥%، شركة نفط نينوى ٢٥%	٥.٤	٣٠	١٢٠	لايوجد	٥.٠٠	١٠٠
حقل نجمة	شركة سونانغول ٧٥%، شركة نفط نينوى ٢٥%	٥.٧	٢٠	١٠٠	لايوجد	٦.٠٠	١٠٠

المصدر:

عبد الرحمن نجم المشهداني، جولات التراخيص النفطية وأثرها على اقتصاد العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٥، ص٦.

شكل(١)

معدلات الانتاج المستهدفة في عام ٢٠١٧

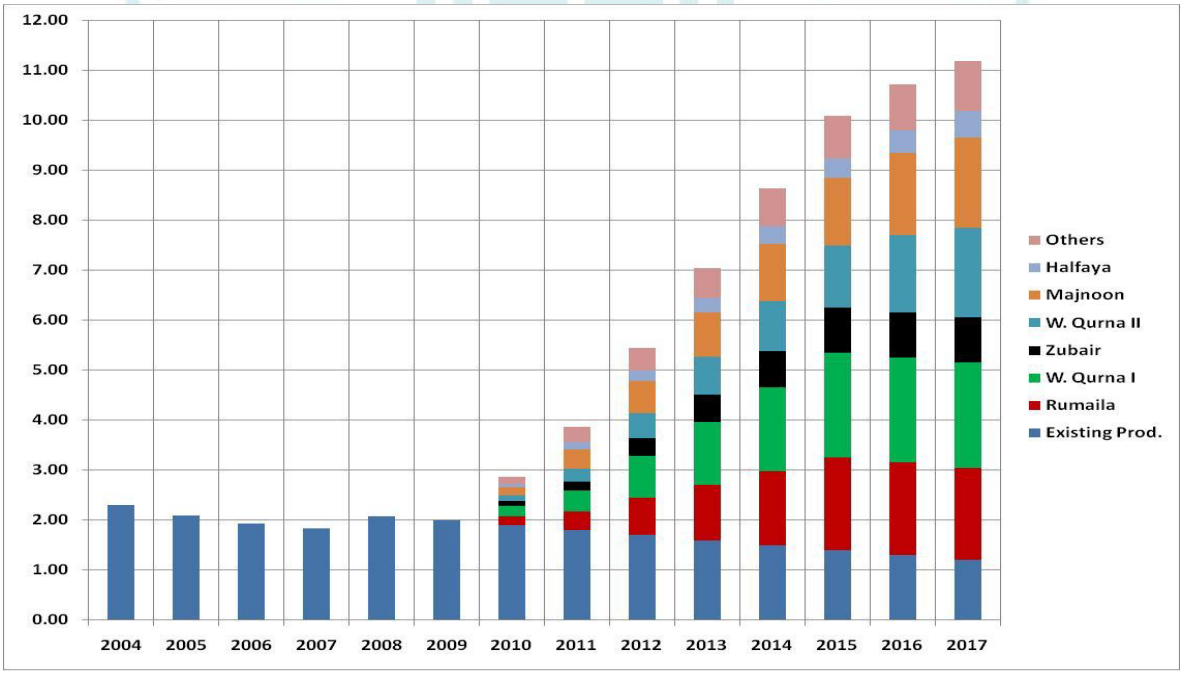

المصدر:

عبد الرحمن نجم المشهداني، مصدر سابق، ص٦ وجدول (١).

سادساً- اثر جولات التراخيص على الاقتصاد العراقي:

ان سوء الادارة وغياب السياسة الاقتصادية الرشيدة وتبديد العوائد النفطية المتحققة في حروب لم يجن منها العراق سوى الدمار يستلزم منا الاستفادة من دروس الامس لإعادة بناء اقتصاد قوي قائم على التنوع الاقتصادي وبناء قاعدة اقتصادية تعزز أهمية مساهمة القطاعات الاقتصادية الحقيقية الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ومعالجة الاختلالات الهيكلية وايجاد الحلول المناسبة للقضاء على البطالة والفقر، خاصة وان اقل التوقعات تشير الى ان العوائد المتحققة خلال العشر سنوات القادمة ستصل الى تريليون ونصف دولار.

من المتوقع أن يزداد إنتاج النفط بعد توقيع جولتي التراخيص الأولى والثانية وقد بدء الإنتاج بالزيادة فعلا فقد ارتفعت صادرات النفط الخام ١٩٥٠ إلف برميل يوميا في شهر كانون الثاني لعام 2010 الى2160 الف برميل نهاية العام الحالي وبالتالي سينعكس بزيادات الإيرادات النفطية المتحققة إلى أرقام كبيرة جدا، ولغرض د راسة اثر العقود النفطية على الاقتصاد العراقي ,لابد من اعتماد فرضيات مقبولة منها إن النفط والغاز سيبقى محتفظا بصدارة مصادر الطاقة خلال ال 25 سنة القادمة والتي تشكل حاليا٦٠% والفحم الحجري ٣٠% وباقي المصادر (المفاعلات النووية والطاقة الشمسية والكهرومائية)نسبة١٠%، لابل المتوقع ان تزداد خاصة بعد الزلزال الذي ضرب اليابان في اذار 2011 وحصول التسرب الإشعاعي في مفاعل فوكوشيما الذي اثبت عجز الدول المتقدمة بكل تقنياتها في السيطرة على الإشعاعات المتسربة في حال وقوع أي خلل فيها دفع الدول التي تعتمد على المفاعلات النووية في توليد الطاقة الى التفكير الجدي بالتخلي عنها كما في كوريا الجنوبية والمانيا واليابان والفلبين ودول اخرى.

وعليه تم افتراض السيناريوهات الثلاث التالية:

- ان يباع النفط بسعر ٧٥$ وهو السعر العادي وفق التصورات معظم وزراء منظمة الاوبك.
- ان يباع النفط بسعر ٨٥$ للبرميل الواحد وهذا السعر حدد وفق معطيات السوق الحالية وعوامل الطلب والعرض التي تشهدها السوق العالمية.
- ان يباع النفط بسعر ١٠٠$ للبرميل الواحد وقد حدد هذا السعر بناءا على بعض التوقعات التي تشير الى احتمالية تزايد الأسعار بمعدلات كبيرة.
- لم يتم الاعتماد على سقوف الإنتاج المحددة في عقود الجولات التراخيص وانما تم اعتماد سقوف انتاج تتلائم ومعطيات السوق العالمية للنفط وتوقعات منظمة الطاقة العالمية ومنظمة اوبك والبنك الدولي من ان العراق لن يستطيع تصدير اكثر من ٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٦ لجملة من الاسباب منها:

١_ ان السوق العالمية يكاد يتوازن فيه العرض الكلي مع الطلب الكلي للنفط وبالتالي فان أي زيادة كبيرة يمكن ان تؤدي الى انهيار الأسعار.

٢_ لن يستطيع العراق إكمال متطلبات التصدير في موانئه الوطنية وبناء شبكة انابيب نقل النفط جديدة عبر تركيا وسوريا اضافة الى تبديل الخطوط الحالية كونها متآكلة وتعرضت الى اعمال تخريب كثيرة قبل عام ، ٢٠١٧،(المشهداني، مصدر سابق،ص١٢).

سابعاً_ الجوانب السلبية لجولات التراخيص

١_ ان الحقول التي طرحت ضمن الجولة الاولى معظمها حقول مكتملة وبنسب عالية ٨٠ _ ٩٠ % مما يمنع الجهود الوطنية لتأهيل هذه الحقول وهذا سيضعف المكانة الاقتصادية للعراق ويعرض اقتصاده للخطر.

٢_ ان شركات النفط الوطنية قد انفقت اموالا كبيرة لشراء المكائن والمعدات والتي اصبحت بيد الشركات الاجنبية بحسب عقود جولات التراخيص.

٣_ ان شركات النفط العراقية تستطيع ادارة حقول جولة التراخيص الاولى وكل ما تحتاجه هو الدعم الحكومي وتوسيع الصلاحيات مع الشركات العالمية المتقدمة بعقود مقاولة لزمن محدد لتقديم الدعم الفني للشركات الوطنية لتأهيل حقولها.

٤_ تفكيك الصناعة النفطية العراقية من خلال تقليص احجام شركات نفط الجنوب ونفط الشمال وميسان.

٥_ حصلت شركات النفط العالمية في الجولة الاولى على دور كبير في صنع القرار في جميع الحقول وادارتها وتشغيلها.

٦_ اغلب الكوادر العراقية العاملة في شركات النفط سيتم الحاقهم ضمن الشركات الجديدة ولمدة ما بين ١٥ _ ٢٥ سنة مما يضعف دور الشركات العراقية.

٧_ لم تشمل جولات التراخيص استثمار الغاز المصاحب للنفط مما يؤدي الى هدر الغاز.

٨_ عدم وضوح ايرادات الدولة الداخلة من جولات التراخيص.

٩_ ادى طرح اغلب الحقول النفطية للمناقصة دفعة واحدة الى ضعف في اندفاع الشركات الاجنبية لتقديم افضل العروض.

١٠_ تعدد الشركات الاجنبية العاملة ضمن جولات التراخيص سبب ان العراق فقد السيطرة في امكانية التحكم في السياسة النفطية.

١١_هذه التراخيص النفطية تمت من دون غطاء قانوني(عبد الرضا، مصدر سابق، ص١٤٨).

الاستنتاجات والتوصيات:

١. يجب اعادة النظر في عقود التراخيص وطرق احتساب الكلف الانتاجية والحد من ظاهرة ارتفاع هذه التكاليف التي حملت العراق تكاليف عالية.

٢.الشركات الاجنبية العاملة ضمن جولات التراخيص حصلت على حقول مضمونة الايرادات وذات احتياطي نفطي مؤكد وكلفة المخاطر معدومة.

٣. الحاجة الى سن قوانين ينظم عمليات التحكم التجاري يمكن اللجوء اليه في حال حصول خلافات ومنازعات بين شركات النفط الاجنبية وشركات النفط العراقية.

٤. على وزارة النفط العمل على تكثيف حملاتها الاعلامية لتوضيح جولات التراخيص ومدى ايجابياتها وسلبياتها.

٥.يجب الضغط على الشركات الاجنبية لغرض استثمار الغاز .

٦. العمل على مطالبة شركات النفط بتقليل الغاز المحترق، اذ ان نسبة ٧٥%، هو من الغاز المصاحب وان زيادة الانتاج تعني زيادة في الكمية المحروقة.

٧. ان اتباع اسلوب التعاقد مع الشركات النفطية طويل الاجل من شانه ان يؤدي الى غلق الابواب امام الحكومات اللاحقة.

٨. ضرورة اتخاذ موقف حازم ضد الشركات النفطية التي تعاقدت مع اقليم كردستان فضلا عن ان هذا النفط يصدر لإسرائيل بثمن بخس.

٩. يجب ان يكون هناك صندوق الاجيال كما في الدول المجاورة لضمان حقوق الاجيال القادمة.

١٠. العمل على تطوير قطاع الصناعة غير النفطي وعدم الاعتماد على النفط.

١١. يجب تطوير الكوادر المحاسبة والتدقيق في شركات النفط في عموم العراق لتكون قادرة على استيعاب البرمجيات التي تستخدمها الشركات الاجنبية.

مصادر البحث :

(١) الجوراني، حميد عطية عبد الحسين ، الصناعة النفطية وآثارها التنموية في جنوب العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٢.

(٢) الحلفي، عبد الجبار عبود، و عبد الرضا، نبيل جعفر ، نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص، دار ومكتبة البصائر،ط١، ٢٠١٣.

(٣) الحلفي، عبد الجبار عبود ، مصدر سابق.

(٤) جمهورية العراق، وزارة النفط،٢٠١٧.

(٥) وزارة النفط، شركة نفط الجنوب، هيأة العمليات، قسم الانتاج(البصرة، شركة نفط الجنوب، (٢٠١٦).

(٦)عذافه، حيدر حسين، نظرة تقويمية لجولات التراخيص النفطية، مجلة المتنبي للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد٧، العدد١، ٢٠١٧.

(٧) عبد الرضا، نبيل جعفر، عقود التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي، شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة، ٢٠١٦.

(٨) المشهداني، عبد الرحمن نجم ، جولات التراخيص النفطية وأثرها على اقتصاد العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٠١٦،٣٥.

(٩) المشهداني، عبد الرحمن نجم ، مصدر سابق.

(١٠) نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سابق.

(١١) جمهورية العراق، وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص البترولية، الشعبة القانونية،٢٠١٧.

(١٢) جمهورية العراق، وزارة النفط، ٢٠١٧.

(١٣) النداوي، خضير عباس احمد ، الاستثمار الاجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٥، ٣، ٢٠١٤.

(١٤) الراوي، احمد عمر، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،٢٠١٥.